فتنة صعدة.. محاولة للقراءة

2-2

في كتابه الموسوم بعنوان (طلبة العلم الشرعي) الصادر عام 2002م ، كتب المفكر الباكستاني البروفيسور أحمد القريشي عن الإستراتيجية الأمريكية المعروفة بخطة بريجينسكي بشأن استخدام الإسلام السياسي ، وإحياء الخطاب السلفي الطائفي الموروث عن العصور الغابرة بهدف شحن الحرب ضد الشيوعية والاتحاد السوفييتي من جهة ، والتصدي لمشروع إقامة إمبراطورية إسلامية شيعية بعد قيام الثورة الخمينية في إيران من جهة أخرى.

أحمد الحبيشي

بعد صدور ذلك الكتاب بشهرين قال المستشرق اليهودي الأمريكي برنارد لويس في مقال شهير نشرته صحيفة "الواشنطن بوست" إنه أشرف شخصياً على رأس مجموعة من الخبراء والمستشرقين الأميريكين والبريطانيين على إعداد مناهج التعليم في المدارس والمعاهد الدينية في جنوب شرقي آسيا والشرق الاوسط واليمن والخليج ، وتمويل آلاف الكتب التي تسترشد بموروث الفقه الإسلامي السلفي المتشدد، مشيراً إلى أن هذه العملية تمت في أروقة جامعات أمريكية وباكستانية وخليجية، حيث تمت طباعة هذه الكتب في المدن الباكستانية وبعض المدن العربية بتمويل حكومي أمريكي تؤكده وثائق وزارة الخارجية الأمريكية التي نسقت هذه العملية مع مكتب إسلام أباد التابع لصندوق الإنماء الاقتصادي الأمريكي USAID حيث تم دفع مبلغ وقدره واحد وخمسون مليون دولار سنويا على مدى عشر سنوات من حساب هذا الصندوق، إلى جامعة نبراسكا خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٩٤م ، بالإضافة إلى طباعة بعض المناهج بتمويل حكومي غير مباشر من بعض دول الخليج تحت واجهة مؤسسات دعوية وجمعيات خيرية إسلامية، حيث كانت محصلة هذه العملية إعداد مناهج دراسية وطباعة وتوزيع كتب فكرية وتعليمية ذات طابع ديني تحض على التشدد والانغلاق والجهاد والتكفير والتحريض الطائفي وإثارة الكراهية والنعرات ضد أتباع الأديان الأخرى و بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة في آن واحد.

صحيح أنّ جانباً من هذا المخطط نجح في تسهيل مهمة الحركة « الصحوية » السلفية ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي تحت واجهة الإسلام السياسي، لكنه من الصحيح أيضاً أنّ الجانب الآخر في إحياء موروث النعرات الطائفية بين الشيعة والسنة تحت مسمى " ارتدا لروافض والنواصب " ارتدت على المخطط الأمريكي نفسه ، حيث اندلعت نار الفتنة الطائفية في وقت مبكر داخل صفوف المجاهدين الأفغان الذين انقسموا الى سنة وشيعة منذ البداية، وقد جاء مقتل الشيخ عبدالله عزام في وهو سني على أيدي مجموعة سنية بسبب رفضه التضييق على أنصار أحمد شاه مسعود الإسماعيلي في شمال أفغانستان، وجماعات شيعية أخرى في الوسط، ليدل على أبعاد خطيرة ومزدوجة لمخطط إحياء النعرات الطائفية الذي تبنته المخابرات الاميركية في مطلع الثمانينات من القرن العشرين المنصرم !.

في الحلقة الماضية من هذا المقال تحدثت مطولاً عن الأبعاد الطائفية لحركة التمرد المذهبية التي فجرها حسين بدر الدين الحوثي ويواصلها أتباعه من ضحايا التعبئة الطائفية في صعدة . وحرصت في تلك الحلقة على وضع التمرد في سياقه الموضوعي باعتباره عملاً خارجاً عن القانون والشرعية الدستورية ومعادياً للديمقراطية والوحدة الوطنية بكل ما ينطوي عليه ذلك التمرد من أفكار وأهداف وتوجهات وشبهات. كما حرصت في الوقت نفسه على الربط بين التمرد المتجدد في صعدة منذ مطلع العام الجاري ٢٠٠٧ ، وما يحظى به من تناولات إعلامية وسياسية خارجية مغرضة، وبين ما جرى ويجري من أحداث وتداعيات في الساحة العربية على تربة "الصحوة السلفية الدينية" للمنظومات الفقهية الطائفية المتناحرة التي صبغت حقبة طويلة من التاريخ الإسلامي بالدماء وأنهكتها بالجراح والانقسامات والصراعات.

تأسيساً على ذلك يصبح من حق بل ومن واجب الدولة إنهاء هذا التمرد بالوسائل القانونية والدستورية وبضمنها استخدام القوة ، باعتبار ما يجري في صعدة عملاً خارجاً عن الدستور والقانون، الأمر الذي يستوجب التحذير من أية مراهنة على استخدام المشاريع الطائفية لمواجهة التمرد الحاصل في صنعاء حتى وإن ارتدى ثوبا طائفيا .. فالطائفية لا تصلح لمواجهة الطائفية، والخطاب السلفي الطائفي المضاد ، ليس مؤهلا لمواجهة الأبعاد الطائفية لفتنة صعدة على نحو ما نقرأه في بعض الصحف وبعض التصريحات التي تصدر عن شخصيات حزبية وسياسية ودينية غارقة في سلفيتها المنغلقة ، حيث نلاحظ الإفراط في تحقير المذهب الجعفري الإثني عشرية وسب أتباع الحسين بن علي من « الروافض» الذين رفضوا مبايعة الخليفة الأموي يزيد بن معاوية ، على غرار ما كان يفعله الفقهاء والقضاة الأمويون في أزمنة الفتنة الطائفية قبل الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه . لأنّ ذلك يسهم في استفزاز وإثارة الملايين من أتباع المذهب الجعفري الإثني عشرية في العالم العربي وهم شريحة كبيرة في الخليج ولبنان والعراق والشام ، وسوف يؤدي الى إخراجهم - كمواطنين عرب من النسيج الوطني للمجتمع العربي ، وصولاً الى دفعهم للبحث عن ملاذ خارجي وولاء إقليمي على حساب هويتهم الوطنية وولائهم الوطني.

لا ريب في أنّ إثارة وإحياء النعرات والثقافة الطائفية يندرج ضمن مخططات ومشاريع التفتيت والتقسيم الجاري تنفيذها في الشرق الأوسط باتجاه إحياء دول ملوك الطوائف.

ولا فرق هنا بين أن تتم عملية إحياء هذه الثقافة والنعرات الطائفية بواسطة التعليم الديني السلفي المذهبي المتعصب ، أو الإعلام الطائفي العدواني الصارخ، وبين أن تتم عن طريق خطاب سياسي ينطوي على التكفير والتحقير والتخوين، واستدعاء الدعوات القديمة من غياهب القرون الغابرة – لمحاربة وتحقير من أسماهم فقهاء يزيد بن معاوية بالروافض الذين رفضوا اختزال مبدأ الشورى في الإسلام بمبايعة ولي العهد ليصبح خليفة على المسلمين بعد وفاة أبيه.

والحال أنّ الإفراط في مواجهة المشاريع الطائفية الحديثة بخطاب طائفي سلفي قديم ، ينذر بمخاطر دفع الشيعة - الذين يشكلون شريحة كبيرة في المجتمع العربي وأغلبية في بعض البلدان ا لعربية الصغيرة - إلى البحث عن هوية وملاذ خارجي على حساب انتمائهم الوطني ، الأمر الذي من شأنه إضعاف وحدة المجتمع العربي وتهديد سيادته الوطنية وأمنه واستقراره وضرب قواعد العيش المشترك بين الطوائف المختلفة على قاعدة المساواة في حقوق وواجبات المواطنة التي لا يعترف بها السلفيون المتشددون .

صحيح أنّ هناك أفكاراً خاطئة ومعادية للعقل في الفقه الشيعي والسني على حد سواء.. لكنه من الصحيح أيضاً أن بعض معتقدات الشيعة التي لا يقبلها العقل بحاجة إلى نقاش ونقد بوسائل الفكر، كما أنّ بعض معتقدات أهل السنة ايضا تدعو صراحة الى تغييب العقل وتغليب النقل وتجعل دور العقل ثانوياً بعد النقل بكل ما يحتويه هذا النقل من أفكار وخرافات وآراء فقهية لا تصمد أمام العقل النقدي الذي يحاربه الفقه السلفي الديني بشقيه السني والشيعي.

لا يمكن إنكار حقيقة أنّ جزءاً كبيراً من الصفحات الدامية والأكثر قساوة في تاريخ الحروب بين دولة الخلافة ودول وملوك الطوائف على أطرافها كان يغذيها فقهاء متشددون من مختلف المذاهب المتصارعة ، استناداً إلى ثقافة دينية منغلقة ومتعصبة أسهم في ترسيخها الرواة الذين نقلوا إلينا روايات وأحاديث وأفكاراً وتصورات لا يقبل العقل معظمها . واستنادا الى هذه الروايات المنقولة بعد مئات السنين على وقوعها تعرض الفقهاء والمفكرون والفلاسفة وعلماء الطب والفيزياء والكيمياء والرياضيات والفلك المسلمون الذين انتصروا للعقل للتكفير والقتل والتصفية الجسدية والسجن فيما تعرضت كتبهم للحرق.

ما من شك في أنّ التأمل الموضوعي لحركة "التمرد المسلح في صعدة الذي تقوم به منذ ثلاث سنوات جماعة "الشباب المؤمن" .. الضالة بأبعادها الفكرية الطائفية وتداعياتها السياسية الدموية ، تقدم دليلاً إضافياً على أنّ التعصب الطائفي المذهبي أرهق ماضينا ولا يزال يرهق حاضرنا بأفكاره ومعتقداته المنقولة عبر الرُواة الأسلاف ، وصولا إلى الإعتقاد بها كمطلقات مقدسة لا تقبل النقاش والمخالفة عبر قنوات التعليم الديني المذهبي غير الرسمية ، حيث لا فرق بين التعصب الطائفي الشيعي وبين التعصب الطائفي السني، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الأفكار والمعتقدات التي يؤمن بها الحوثيون المتمردون في صعدة يجري تعليبها في لا وعي ضحاياها عبر التعليم الديني غير الرسمي.

من نافل القول أنّ مواجهة المشاريع الطائفية لا يمكن أن تتحقق بثقافة طائفية ومذهبية مضادة؛ كما أنّ مواجهة مشاريع التقسيم والتفتيش والحروب الأهلية الطائفية لا تتحقق إلا بمشروع وطني ديمقراطي . ذلك إنّ حركة التحرر الوطني والقومي العربية ما كانت لتنجح في حروب الاستقلال ضد الاستعمار وركائزه العميلة بدون إشراك المجتمع في إطار مشروع سياسي وثقافي وطني وقومي استقطب المجتمع العربي بكل طوائفه وتياراته الفكرية ومذاهبه الدينية وقواه السياسية.

ولئن كان غياب الديمقراطية في المشروع السياسي والثقافي لحركة التحرر الوطني العربية أدى إلى انحرافها وسقوط منجزاتها تحت قبضة الاستبداد الداخلي بعد التحرر من الاستعمار الأجنبي ، فإن التخلص من الاستبداد والهيمنة والتبعية والحفاظ على السيادة والوحدة والاستقلال وإطلاق مفاعيل النمو لا يمكن أن يتحقق بدون مشروع وطني وديمقراطي يستوعب كل القوى المعارضة للاستبداد والديكتاتورية والقمع من كافة الطوائف والتيارات في مختلف البلدان العربية.

مما له دلالة أنّ الحكام المستبدين حرصوا دائما عبر كل مراحل التاريخ القديم والحديث، على إضفاء شرعية دينية على أنظمتهم، وكان ذلك سبباً في الاستعانة بالمذهبية لإضفاء الشرعية على تسلطهم وجبروتهم على غرار ما فعله نظام الإمامة في بلادنا قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وقيام النظام الجمهوري في عام ١٩٦٢م.

ويعلمنا التاريخ أنّ الدولة الدينية – سواء في التاريخ الإسلامي أو المسيحي – كانت وسوف تكون دولة مذهبية طائفية بامتياز، وأنّ حروب الطوائف كانت - وسوف تكون أيضاً - نتاجاً للدولة الدينية سواء تسترت بالإسلام أو المسيحية.. فالصراع بين إيران الصفوية وتركيا العثمانية لا يمكن قراءته بدون إدراك الأطماع والأهداف السياسية التي دفعت السلاطين الصفويين من ذوي الأصول التركية في إيران الى إعتناق المذهب الشيعي مقابل قيام سلاطين تركيا العثمانية، باعتناق المذهب السني لإضفاء الشرعية الدينية على تسلطهم واستبدادهم وفسادهم ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ سلاطين الدولتين الصفوية والعثمانية كانوا بعيدين كل البعد عن المذهب الشيعي والمذهب السني ، حيث تسبب هذا الصراع في إضعاف وحدة العالم الإسلامي وتهيئته للوقوع في قبضة الاستعمار الأوروبي بعد قيام الثورة الصناعية ، وهو ما يجب التنبه اليه والحذر منه عند قراءة المشاريع الطائفية التي يجري تسويقها في العديد من البلدان العربية والاسلامية .

نقلا عن / صحيفة (26 سبتمبر)

خواطر حول الليبرالية

تركي الحمد

لدى البعض، تعني الليبرالية، بل ويرتبط مفهوم «الليبرالية» بالتفسخ والانحلال الخلقي ومعاداة الدين، ولا شيء غير ذلك. فالليبرالية لدى هؤلاء، هي مذهب يجيز كل شيء، ويبيح كل شيء، ولا مكان للدين أو الأخلاق في أي مجتمع ليبرالي. وكل مجتمع ليبرالي، أو حتى شبه ليبرالي، هو مجتمع فاسد ومنحل.

فالمجتمع الليبرالي، وفق هذا الفهم، هو مجتمع مبني على السعي وراء الملذات، ومكون من أفراد تحكمهم شهوة الفرج والبطن، وحب المال والنساء واللذة العاجلة، ولا شيء خلاف ذلك. والليبرالية لدى البعض هي نقيض الدين، بحيث لا يمكن لليبرالي أن يكون ذا دين، كما لا يمكن لذي إلدين أن يكون ليبراليا، وبالتالي فإن الليبرالي لا بد أن يكون «كافرا» بالضرورة، بمثل ما كان الديموقراطي «كافرا» بالضرورة في قصة أحمد لطفي السيد والانتخابات النيابية في عصره. فقد لجأ خصوم معلم الجيل إلى خدعة سياسة مبتذلة حين أوهموا البسطاء بأن الديموقراطية صنو للكفر، وعندما سألوا أحمد لطفي السيد إن كان ديموقراطيا، أجاب بحماسة أنه كذلك، فجعلوه في قائمة الكافرين. وهذا هو الحادث بالنسبة إلى الليبرالية والقائلين بها، فمفهوم الليبرالية مفهوم ملتبس، وخاصة في مجتمعات لم تعرف إلا السلطوية في تاريخها، ولم تجرب إلا القمع في معاملاتها، ولم تمارس إلا الرأي الواحد والحقيقة الواحدة في حياتها، منذ النسمة الأولى عند الميلاد، وحتى النسمة الأخيرة عند الرحيل.

ليس المراد هنا حقيقة الدخول في شرح فلسفي أو نظري لمفهوم الليبرالية وتجلياتها وتقلباتها واختلاف معانيها منذ ظهور المفهوم، وكيف كانت في حالة من التناقض مع مفهوم الديموقراطية، ثم تحول هذا التناقض إلى تلاحم بعد ذلك، بحيث لا يكون الحديث عن الديموقراطية دون الحديث عن الليبرالية، ولا يكون الحديث عن الليبرالية دون الحديث عن الديموقراطية، بقدر ما أن المبتغى هو نوع من إزالة بعض اللبس عن هذا المفهوم الذي حُمل أكثر مما يحتمل، وظُلم أكثر مما ينبغي. بمعنى آخر، فإن الغاية من هذه المقالة هي بعض تأملات في جوهر الليبرالية، وكيف أنها في النهاية إنسانية المحتوى، غير متناقضة لا مع دين ولا مع أخلاق، بل قد تكون في النهاية دينية الأساس، أخلاقية المنبع.

المنطلق الرئيس في الفلسفة الليبرالية هو أن الفرد هو الأساس، بصفته الكائن الملموس للإنسان، بعيداً عن التجريدات والتنظيرات، ومن هذا الفرد وحوله تدور فلسفة الحياة برمتها، وتنبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك معا. فالإنسان يخرج إلى هذه الحياة فرداً حراً له الحق في الحياة أولاً، وهو ما تعبر عنه إلى حد بعيد مقولة عمر بن الخطاب الشهيرة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، كتعبير فطري عن حقيقة فطرية، ومن حق الحياة والحرية هذا تنبع بقية الحقوق المرتبطة: حق الاختيار، بمعنى حق الحياة كما يشاء الفرد، لا كما يُشاء له، وحق التعبير عن الذات بمختلف الوسائل، وحق البحث عن معنى الحياة وفق قناعاته لا وفق ما يُملى أو يُفرض عليه. بإيجاز العبارة، الليبرالية لا تعني أكثر من حق الفرد - الإنسان أن يحيا حرا كامل الاختيار في عالم الشهادة، أما عالم الغيب فأمره متروك في النهاية إلى عالم الغيب والشهادة. الحرية والاختيار هما حجر الزاوية في الفلسفة الليبرالية، ولا نجد تناقضا هنا بين مختلفي منظريها مهما اختلفت نتائجهم من بعد ذلك الحجر، سواء كنا نتحدث عن هوبز أو لوك أو بنثام أو غيرهم. هوبز كان سلطوي النزعة سياسياً، ولكن فلسفته الاجتماعية، بل حتى السلطوية السياسية التي كان يُنظر لها، كانت منطلقة من حق الحرية والاختيار الأولي. لوك كان ديموقراطي النزعة، ولكن ذلك أيضاً كان نابعاً من حق الحرية والاختيار الأولي. وبنثام كان نفعي النزعة، ولكن ذلك كان نابعاً أيضاً من قراءته لدوافع السلوك الإنساني (الفردي) الأولى، وكانت الحرية والاختيار هي النتيجة في النهاية.

أن يكون الإنسان متمتعاً بحرية الاختيار لا يعني أن يكون الأمر مطلقاً. ففي «ليفايثون» هوبز كان الإنسان مطلق الحرية في «حالة الطبيعة»، ولكن هذه الحرية كانت تعني حرية القتل والدمار فيما عنت من حريات، ومن هنا «اختار» الإنسان أن يتنازل عن بعض حريته لكائن جبار (ليفايثون، أو الدولة) من أجل أن يستطيع التمتع ببقية حقوقه وحرياته الطبيعية. الحرية، أو لنقل حرية الاختيار تحديداً، وإن كانت في معناها الأصلي انتفاء القيد، إلا أنها مجبرة أن تكون مقيدة بقيدين أساسيين من أجل ذات الحرية، إذا كان الحديث عن مجتمع متمدن: حرية وحقوق الآخرين، والقانون الذي يشكل خريطة الحقوق والحريات، وبالتالي المحدد لتلك الدوائر التي يستطيع الفرد أن يتحرك في إطارها ممارساً لحريته، دون أن يكون معتدياً على حريات الآخرين. فالمجتمع في النهاية ليس إلا مجموعة من الأفراد لهم ذات الحقوق والحريات، وإذا لم تؤطر هذه الحقوق والحريات بإطار يبين متى تبدأ حرية هذا وتنتهي حرية ذاك، فإن حالة الطبيعة الهوبزية هي المآل، وليس العراق اليوم إلا مثلا على ذلك، حيث تسود حرية مطلقة تسمح بكل شيء، بما فيها حرية القتل. المجتمع الأميركي أو البريطاني أو الفرنسي هي مجتمعات ليبرالية إلى حد كبير، للفرد أن يفعل فيها بحرية ما يشاء، ولكن دون اعتداء على حرية الآخرين، أو استفزازهم، فالكل هنا متساوون أمام قانون مهمته تنظيم العلاقات الناجمة عن حرية الاختيار. قد لا يرى البعض في الغرب الليبرالي عموما إلا شذوذا جنسيا، وعلاقات محرمة، وممارسات خاطئة، ولكن هل قام الغرب على مجرد هذه الأشياء؟ طبعا لا ، كما أن هناك في الغرب من لا يرى في الحضارة الإسلامية إلا صورة الإرهاب وقمع المرأة والتخلف، وهي نظرة منحازة.

فإن كانوا كذلك، واستطاعوا الهيمنة على عالم اليوم، ومنهم نحن بطبيعة الحال، فتلك إشكالية نحن محورها وليس الغرب. وإن كان هنالك وجوه أخرى للحقيقة، فلماذا نختزلها في ممارسات هي موجودة في مجتمعاتنا، وربما أكثر مما يحدث هناك! ولكن «الحرية» السائدة هناك، والمعدومة هنا، تسمح أن نعرف ما يجري في ديارهم، ولا تسمح بتشويه صورة الملاك في ديارنا. حرية الاختيار، وإن عنت في بعض جوانبها ممارسات غير مرضي عنها أخلاقيا، إلا أنها تعني أيضا حرية الرأي دون قمع، حرية البحث دون قيود، حرية القول دون تكميم، حرية الصحافة دون توجيه، حرية التعبير بلا حدود، حرية النقد دون تابوهات، حرية المعتقد دون كبت.

وفي العلاقة بين الليبرالية والأخلاق، أو الليبرالية والدين، فإن الليبرالية لا تأبه لسلوك الفرد طالما أنه لم يخرج عن دائرته الخاصة من الحقوق والحريات، ولكنها صارمة خارج ذلك الإطار. أن تكون متفسخا أخلاقيا، فهذا شأنك. ولكن، أن تؤذي بتفسخك الأخلاقي الآخرين، بأن تثمل وتقود السيارة، أو تعتدي على فتاة في الشارع مثلا، فذاك لا يعود شأنك. وأن تكون متدينا أو ملحدا فهذا شأنك أيضا، وهو أيضا ما بشرت به كافة الأديان: «قد تبين الرشد من الغي، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، ولكن أن تفرض معتقدك على الآخرين، فهذا ليس من شأنك، بل اعتداء على دوائر الآخرين وحرية الاختيار لديهم.

قد يصدم البعض من مثل هذا الحديث، ولكن الحقيقة في النهاية تفرض نفسها. فبفرض اعتقادك على الآخرين، لسبب أو آخر، فإنك قد تحولهم إلى معتقدك ظاهرا، ولكن هل يتحول الضمير باطنا؟ هذا هو السؤال، وهنا يكمن الفرق بين المجتمع الليبرالي والمجتمع الشمولي أو الثيوقراطي أو السلطوي: الليبرالية تسمح بتوافق الظاهر والباطن، فيما بقية الأشكال تجعل التناقض هو أساس العلاقة بين الظاهر والباطن (ظاهرة النفاق). فقد لا تكون شيوعيا أيام اتحاد السوفيت، بل وقد تكره الشيوعية، ولكنك لا تستطيع إلا أن تمجد الشيوعية، وتتغنى ببطولة لينين، وأمجاد ستالين، وصلابة خروتشوف، وانجازات بريجينيف، وكذلك الأمر في عراق صدام، وسورية الأسد، وليبيا القذافي، وكوبا كاسترو، وصين ماو، وإيران الشاه والخميني (لا فرق).. النفاق هو الفلسفة السائدة، والسلوك المهيمن في مثل هذه الحالات، وهنا يكمن الفرق بين الحالة الليبرالية وغيرها، حيث تنتفي ظاهرة النفاق في الحالة الليبرالية، وينسجم الظاهر مع الباطن، وتنتفي الأقنعة...

مفكر واكاديمي سعودي

مأزق المناضل الأصولي !

لم تعد الحياة سهلة فكريا وأخلاقيا - على الأقل - بالنسبة للمثقف المنتمي إلى الفكر الأصولي الإسلامي في تعبيراته السياسية المختلفة بين الاعتدال والتشدد، وبين اليمين واليسار، وبين تنظيمات الإخوان المسلمين والتنظيمات «الجهادية» المتنوعة. ولمن لا يعلم من قراء هذه الصفحة - ومن كتابها أيضا - فإن أصل الأصولية هو العودة إلى المنابع الأولى والوثائق الأساسية ذات الصفات المقدسة؛ وفي هذا لا تختلف الأصوليات الإسلامية عن غيرها من الأصوليات الدينية والأيديولوجية المختلفة. ولكن الاختلاف يأتي في السياق التاريخي، وفي الأهداف والوسائل السياسية التي تتبعها حركات اجتماعية ويدعو لها كتاب ومثقفون.

فالأصولية الدينية الإسلامية ليست مجرد دعوة محافظة تعود للأصول من أجل صلاح الناس في الدنيا والآخرة، وإنما هي حركة سياسية ثورية لقلب دولنا ومجتمعاتنا رأسا على عقب، أو على الأقل وقف تطورها التاريخي في اتجاه دول ومجتمعات مدنية وعصرية من خلال عملية تعبوية دائمة. وبهذا الشكل فإن الأصولية الإسلامية لا تختلف كثيرا عن الفلسفات الشمولية المختلفة من حيث إدارتها للدولة والمجتمع من خلال التدخل الإداري والاقتصادي وبالطبع الأخلاقي من جانب، ومن جانب آخر فإنها تقف موقف «الممانعة» إزاء كل المؤثرات الخارجية التي تغير مثل هذا المسار مثل تحقيق السلام في الصراع العربي - الإسرائيلي، أو إقامة علاقات وثيقة مع دول العالم الليبرالية - الديمقراطية أو حتى تلك المتمتعة باقتصاد سوق حقيقي، أو تلك الداخلة بقوة في حركة «العولمة» في العالم.

ولو سألت مثقفا مناضلا أصوليا عن دول العالم التي يفضلها لكانت دولا مثل فنزويلا - شافيز، أو كوريا الشمالية، أو كوبا حيث «الممانعة» مستمرة إزاء النظام الدولي وتدخل الدولة المستمر في حياة الناس، وبالطبع شكل من أشكال الديكتاتورية الشعبوية التعبوية التي تضع الدول والمجتمعات على أطراف أصابعها ليس من أجل التنمية أو المنافسة، وإنما من أجل أهداف كونية مثل تغيير النظام العالمي.

وبالطبع فإن المثقف الأصولي المناضل سوف يشعر بحنو شديد على تجارب الأصولية الإسلامية المتنوعة التي جرت خلال العقود الأخيرة في أفغانستان وإيران والسودان وفلسطين ولفترة قصيرة في الصومال حيث تحولت النظرية إلى تطبيق، والكلام إلى واقع، والحركة إلى مستقر من نظم وقوانين.

وفي الحقيقة فإن المثقف المناضل الأصولي لم يشعر بمأزق إزاء ذلك كله حتى عندما وضح لكل من له عينان أن التجربة فاشلة من ألفها إلى يائها، فلا تنمية حدثت، ولا تحرير جرى، ولا وحدة تمت المحافظة عليها. فما دخلت الأصولية بلدا إلا قسمته وعمقت من انقساماته القبلية (أفغانستان) والعرقية (السودان) والدينية (السودان أيضا) والسياسية (فلسطين ولبنان)؛ وما دخلت بلدا إلا وضعته في حالة حرب مع طرف أو أطراف في العالم فجمعت ما بين حالات الحرب الأهلية والحروب الدولية والإقليمية في آن واحد.

كل ذلك لم يضع المناضل الأصولي في مأزق، فقد كانت لديه طريقته في تجاوز الأحداث والعبور عليها بعدد من الطرق منها - وأهمها في الحقيقة - إلقاء اللوم على الآخرين في العالم، سواء روسيا أو أوروبا أو الهند أو الصين؛ وما لم يكن لدى كل هؤلاء نصيب وحظ فإن في الولايات المتحدة وإسرائيل ما فيه الكفاية من أول صراع كشمير وحتى صراع حزب الله مع الحكومة اللبنانية. وإذا كانت الحالة فجة كما هو الحال في دارفور وفلسطين فإن اللوم سوف يقع فورا على الجانب الآخر من الأصولية، فالحركات السياسية في دارفور - حيث يوجد شيعة وسنة - سوف يقع عليها اللوم حتى ولو كان عدد القتلى من أهلهم قد وصل إلى عشرات الألوف. وكل اللوم سوف يقع على عاتق منظمة فتح رغم أن الحكومة واقعة في يد حماس التي كانت أول حكومة في التاريخ تخلق لنفسها مليشيات خاصة وهي في الحكم، بالإضافة إلى ما كان لها في المعارضة.

وبينما يتوزع اللوم في الفشل بين أطراف أخرى غير الطرف الأصولي، يجري رسم صورة مثالية لمنجزات الجماعة الأصولية بحيث تبدو إيران على رأس دول العالم في التنمية البشرية والإنسانية والتكنولوجية. أما عندما يكون الفشل حادا ولا لبس فيه مثل أفغانستان فإن المناضل الأصولي لديه دعوة دائمة للتفهم سواء كانت للظروف القبلية أو الفكرية.

ولم يشغل المثقف الأصولي باله أبدا بنقد ما جرى ولا تقييمه، بل أن هناك قلة قليلة من المثقفين الإسلاميين فعلت ما فعله مثقفون أوروبيون شيوعيون إزاء التطبيقات الشيوعية المختلفة في الاتحاد السوفيتي والصين وألبانيا، وهذه القلة القليلة كانت في معظمها خارج العالم العربي، أما الأصوليون العرب فقد ظلوا مناصرين لكل نظم وحركات «الممانعة» مهما ارتكبت من جرائم إزاء مواطنيها، ومهما ارتكبت حماقات إزاء وطنها.

عبد المنعم سعيد

ولكن المناضل الأصولي يشعر بمأزق حاد الآن لم يكن يشعر به من قبل، وظهر هذا المأزق خلال المؤتمر الذي عقد في الدوحة أخيرا للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وما أعقبه من زيارات لعدد من المثقفين الأصوليين إلى طهران لتقريب وجهات النظر. كما ظهر هذا المأزق - وكل المآزق متصلة ومرتبطة - عندما انفجر الموقف في العراق بالمواجهات بين «أصوليات» سنية وشيعية انطوت على القتل والتهجير وانتهاك المقدسات الإسلامية على الطرفين والذبح الفردي والجماعي لرجال دين على الطرفين. وكانت واقعة إعدام صدام حسين وما نتج عنها من أفراح في إيران وفي دوائر حزب الله في لبنان من ناحية، وحزن ومأتم واعتبار الرجل بطلا وزعيما سنيا للأمة وقائدا لها في دوائر الأصوليات السنية المختلفة بما فيها حتى منظمة حماس من ناحية أخرى، معبرة عن مأزق أخلاقي وسياسي وحتى ديني من الطراز الأول.

فقد بات واضحا للمناضل الأصولي أنه لا توجد أصولية واحدة وإنما أصوليات متعددة كثيرا ما ترتبط بأوضاع جيو - سياسية تنتزع من الأصولية صفاتها المقدسة وتغرقها في مصالح دنيوية بحتة.

ولأول مرة كان على الأصولي السني أن يستمع إلى ما يقوله الأصولي الشيعي حول التفرقة بين السنة والشيعة في بلدان الأغلبية السنية؛ ويشاهد الاندهاش من تمجيد قائد سياسي قضى حياته في ارتكاب الجرائم وعمليات القتل الجماعي والتعذيب ضد السنة والشيعة والأكراد والعرب. وفي نفس الوقت كان على الأصولي السني أن يكتشف الأوضاع المزرية للسنة في ظل دولة شيعية، ويرى بعين رأسه ما الذي يمكن أن يفعله مقتدى الصدر الذي صفقت له دوائر «الممانعة» في السابق عندما يتمكن من فرصة محاكمة وإعدام سجين أعزل.

وفي مثل هذا المأزق فإن المثقف المناضل الأصولي الممانع يكتشف فجأة أن مرجعيته الأصولية لا تحل مشكلة، ولا تخرج من مأزق، ولا تسترد حقوقا، ولا تفلح معها كثيراً نداءات الوحدة والتضامن في وجه العدو المشترك. ولا تحل المشكلة تلك الأوصاف التاريخية المطلقة للمثقف الأصولي السني أن الشيعة قد عاشوا في «كنف» السنة في سلام ودعة، والعكس يقال من قبل الشيعي على السني، وكما يقوله كلاهما عن المسيحي وأصحاب العقائد والملل والديانات والأعراق الأخرى.

ومن هنا يصير مأزق الأصولي أكثر من مأزق لأنه سوف يعاني من أزمة مصداقية دينية مع نفسه ومع الآخرين من أصوليات أخرى، ومن أزمة مصداقية سياسية بين الفكر والواقع.

وهنا تبدأ مآزق من نوع جديد ؟!.

مفكر مصري

أخي المواطن
أختي المواطنة

معركتنا مع الإيدز معركة التزام جماعي..
الكل يشارك.. الكل مسؤول